مظاهر النقد والاختيار وأبعادهما عند الإمام ابن القاضي

في كتابه الفجر الساطع

د. عبد الرحمن معاشي

أستاذ محاضر بجامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

الملخص

يعد كتاب الفجر الساطع للإمام أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي، من أبرز مصنفات علوم القرآن عموما وعلم القراءات على وجه الخصوص؛ وقد بذل فيه الإمام المقرئ جهدا كبيرا في النقل، والتحقيق، والمقارنة، والاستنتاج، والتوجيه، والنقد والاختيار، حتى أضحى لكأنه دائرة معارف لقراءة نافع يغني الباحث عن غيره من الكتب الأخرى ولا يستغني قارئ عنه.

والقارئ لكتاب الفجر الساطع تتكشف له جنبات مهمة من فكر الإمام الجامع والمتجاوز في آن معا.

وقد حاولت أن أعرض في هذه الورقة لأهم مظاهر الاختيار والنقد وأبعادهما عند الإمام ابن القاضي؛ فالتأمت مادته العلمية في ثلاثة مباحث.

يقدم المبحث الأول نبذة موجزة عن حياة الإمام العلمية والاجتماعية، ومؤلَّفه الفجر الساطع وقيمته العلمية؛ كل ذلك في مطلبين. أما المبحث الثاني فيتناول اختيارات الإمام ابن القاضي وانتقاداته في مطلبين كذلك؛ يقدم الأول تعريف الاختيار، ونماذج من اختيارات الإمام وأهم الصيغ والتعبيرات التي استخدمها في الاختيار، ويعرض المطلب الثاني لانتقادات الإمام واستدراكاته؛ وذلك من خلال التعريف بكل من النقد والاستدراك في اللغة والاصطلاح، وإبراز نماذج وأمثلة من تلك الانتقادات أو الاستدراكات التي طالت أهل اللغة والتفسير، والقراء، والشراح وغيرهم، والتي تجمع بين واسع الأدب وظاهر الحجة.

ويأتي المبحث الثالث ليربط الموضوع بأبعاده العلمية والتربوية، وذلك في مطلبين؛ يبرز الأول الأبعاد العلمية المختلفة ومظاهرها في فكر المقرئ ابن القاضي، كالبعد الأصولي، والفقهي، واللغوي وغيرها، ويُعنى الثاني بالأبعاد المنهجية والتربوية عند الإمام؛ كاطِّراد مسلكه في الشرح والتَّوجيه والاختيار وترتيب مادَّته العلميَّة وتناوله لأغلب المسائل في محالِّها ومواقعها وغيرها من الأبعاد المنهجية، وأما التربوية؛ فكتجرُّد الإمام وعدم تجرّئه على ساحة العلم المقدَّسة وتوقُّفه في القول بما لا يعلمه أو تغيب علَّتُه عليه، وتأدُّبه مع الخلق وذكر العلماء بما هم أهل له وما إلى ذلك.

وفي ختام هذا البحث انتهيت إلى مجموعة من النتائج، سائلا الله تعالى التوفيق والسداد.

Abtract

The book “Alfadjre Essatia” i.e “The Bright Dawn” written by Imam Abu Zaid Abdul Rahman Ibn Alkadhi Almaknasi, is one of the most prominent works of Quranic sciences in general and the science of Kirâat(readings of the Quran) in particular. The Imam has made great effort in transmitting knowledge, investigation, comparison, deduction, guidance, and criticism and selection, That made him become an encyclopedia of the reading of Imam Nafiaa. Therefore any reader must read it and any researcher can rely only on it .

The reader of the book discovers the greatness and genius of the Imam thoughts.

I have tried to show in this paper Imam Ibn Kadhi‘s most important aspects of selection and criticism and their dimensions ; All this was done in three sections.

The first section provides a brief overview of the scientific and social life of The Imam and the scientific value of his book The Bright Dawn this was done in two parts.

The second section deals with the choices of Imam Ibn Kadhi and his criticisms in two parts as well; The first deals with the definition of selection, and models of these selections and the most important forms and expressions used in the selection, The second part displays his criticism and retractations (Alestdrakat); through the presentation of the notion of each of them, and highlighting some examples of such criticism or retractations (Alestdrakat) which affected the linguists and interpreters of the Quran, readers(Kurraa), commentators and others, which combine a broad gentleness and great arguments.

The third section relates the subject with its scientific and educational dimensions and that in two parts; The first highlights the dimensions of various scientific manifestations in the thought of Imam Ibn Kadhi, That of the Sciences of Ossoul and Fikh and language…., The second deals with the methodological and educational dimensions of the Imam; like the constancy of his method in explanation , guidance , selection and arrangement of scientific data and other dimensions of the methodology, the educational; deals with the high education of The Imam when showing respect to other scholars and respecting science.

The conclusion of this research included a set of results. Finally, I ask God to help and guide me.

مقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على البشير النذير. وبعد: فإن أفضل ما صرفت فيه الأوقات، وقضيت فيه الأعمار، كلام الله –جل وعلا– تلاوةً وتعلّماً وتعليماً، ودراسة كلّ ما يعين على فهمه وتدبّره، فحريٌّ أن تنفق فيه الأوقات وتصرف فيه الجهود والطاقات.

ولما كانت العلوم تشرف بموضوعاتها، فإن الدراسات القرآنية عامة، وعلم القراءات خاصة أجلّ هذه العلوم وأشرفها، لتعلّقها المباشر بكتاب الله عز وجل. ولقد أضحت القراءات القرآنيّة محلّ عناية بالغة من لدنْ زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى يوم النَّاس هذا؛ إذ لم يخلُ عصر من الأعصار إلاّ وقيّض الله لحفظ كتابه من الناس قائمين يقرؤون القرآن ويحفظونه ويتقنون حروفه ورواياته ووجوهه، يتعهدونه ويقرئونه لمن بعدهم، تحقيقاً لموعوده: **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** [الحجر: ٩]. ولم تتوقف العناية بكتاب الله تعالى على هذا الحدّ، بل تعدّت إلى التصنيف في شتى مجالاته وعلومه، فكان التصنيف في علوم القرآن عموما وفي علم القراءات خصوصاً بارزاً بشكل ملفت للانتباه؛ الأمر الذي يدعو إلى الدِّراسة المتأنّية والتأمُّل المستوعب لهذا الزخم العلميّ الهائل الذي خلَّفه رجالاتُ هذا العلم ومفاخرُه. ومن أبرز هذه المصنفات كتاب الفجر الساطع للإمام أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي، الذي بذل فيه الإمام المقرئ جهدا كبيرا في النقل، والتحقيق، والمقارنة، والاستنتاج، والتوجيه، والنقد والاختيار، حتى أضحى لكأنه دائرة معارف لقراءة نافع يغني الباحث عن غيره من الكتب الأخرى ولا يستغني قارئ عنه، على حد تعبير الشيخ التهامي الراجي حفظه الله. ولقد هالني شخصيا وأنا أقرأ له الفجر الساطع فكر الإمام الجامع والمتجاوز في آن معا، كما استوقفتني بعض الجوانب فيه؛ من ذلك نظمه للخلف بين أهل الأداء في أبيات، وتوجيهاته للظواهر الصوتية والصرفية؛ كما فعل في اشتقاق كلمة "مينا"، وكذا انتقاداته لبعض الأئمة واستدراكاته عليهم والتي تجمع بين واسع الأدب وظاهر الحجة، وكذا تنبيهاته، واختياراته وترجيحاته لبعض الآراء والمواقف وأبعادها... كل ذلك يدعو إلى الوقوف والتأمل.

هذا، ولقد أحببت أن أكتب عن هذه الشخصية المتعددة الجوانب عن: ملاحظ ومظاهر النقد والاختيار في القراءات من خلال كتابه الفجر الساطع.

وأسأل الله عز وجل أن يرحم الإمام، وأن يكلل الأعمال بالتوفيق والنجاح والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن القاضي وكتابه الفجر الساطع

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن القاضي[1]

هو: عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي المكناسي الفاسي، من أجل أعلام القراء في المغرب، عرف انتماؤه إلى بيت علم وفضل، فكان والده أبو القاسم من النحاة المشهورين، وله مشاركة كذلك في علوم القرآن، ومن الطبيعي أن يسهم في تنشئة ولده على العلم، ومن أهل هذا البيت أبو العباس أحمد بن القاضي المؤرخ الكبير، صاحب "درة الحجال" و"جذوة الاقتباس" وغيرهما. وبنو القاضي من أعيان قبيلة مكناسة التي ينتسبون إليها.

تربى عبد الرحمن في أحضان أبي المحاسن الفاسي، وترعرع في مهد العلوم في زاويته، ثم ترقى تعليمه إلى أن وصل إلى مستوى شيخ الجماعة.

جمع الإمام بين القراءة والرسم والتجويد، فكان خاتمة المحققين، وشملت مصنفاته مجمل قراءة الإمام نافع برواتها وطرقها وأوجهها، فبسط البحث في كتابه الجامع المعروف بالفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع. ثم تناول قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في مصنفين مستقلين، وهما إيضاح ما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى، وعلم النصرة في قراءة إمام البصرة، وخصص أبحاثا لمواضيع من غوامض الأداء، مثل: "القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل"، و "مقالة الأعلام في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام"، و "قراءة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين"، و "المنحة والتقريب في إمالة الكسائي لهاء التأنيث"، و "إزالة الشك والالتباس الواقعين لكثير من الناس في نقل" ألم أحسب الناس"، ونظم ما خالف فيه ابن العلاء نافعا في الوقف وتناول مراتب المد عند القراء".

وكتب في التجويد "الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد". وله في علم الرسم: "بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن"، وله أيضا: "تقييد ما يلتبس من رسم المكي".

للإمام ابن القاضي بين أهل زمانه ومن بعدهم صفات علمية كان يلقب بها؛ منها: شيخ الجماعة في الإقراء، والحافظ الحجة، وشيخ الشيوخ عمدة أهل التحقيق، وداني زمانه جعبري عصره وغيرها من الأوصاف والألقاب العلمية التي كان الإمام في واقع الأمر أهلا لها.

وممن أسهم في صقل شخصية ابن القاضي جلة من العلماء، منهم: أبو المحاسن الفاسي الذي تربى في أحضانه، وأخوه المحدث الكبير أبو زيد الفاسي، كما اعتمد في القراءة على الإمام عبد الرحمن بن عبد الواحد

---

[1] شجرة النور الزكية، محمد بن محمد بن عمر قاسم مخلوف، ت: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م، 451/1، و القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1410هـ/ 19990م، ص93 وما بعدها.

السجلماسي، وقد شاركه في الأخذ عن محمد بن الشريف المريي، كما أخذ أيضا عن محمد بن يوسف النايلي، وعبد الواحد بن عاشر الفقيه المعروف ومؤلف فتح المنان في شرح موارد الظمآن.

واشتهر من أصحاب ابن القاضي مجموعة من علية القراء، منهم مسعود بن محمد جموع وإبراهيم بن علي الدرعي الهسكوري، الذي استدرك عليه في بعض مسائل الرسم، وهو من أشياخ سيد أحمد الحبيب اللمطي عمدة الروايات والأسانيد في قطر شنقيط، وممن أخذ عن ابن القاضي أيضا: أبو عبد الله محمد العربي الفشتالي، وأبو سالم العياشي صاحب الرحلة المشهورة بـ "ماء الموائد"، ومنهم كذلك الشيخ عبد القادر الفاسي وابناه أبو زيد عبد الرحمن وأخوه محمد. توفي ابن القاضي في رمضان 1082هـ ودفن بروضة أبي الحسن الصنهاجي.

وبعد تلامذته المباشرين امتد إشعاع مدرسة ابن القاضي على يد أبي العلاء إدريس المنجرة ومحمد بن عبد السلام الفاسي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الفجر الساطع

يعتبر كتاب الفجر الساطع أهمَّ مؤلفات الإمام ابن القاضي، وأوسع الشروح وأمتعها في قراءة نافع رحمه الله؛ فقد عمد فيه إلى شرح أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع للإمام أبي الحسن علي بن محمد الرباطي التازي الشهير بابن بري المتوفى سنة 730هـ.

وقد ضمنه مادة علمية غزيرة ووافية بحق الموضوع، وقد لقي قبولا واسعا في الأوساط العلمية.

يقول عنه الدكتور احميتو، إنه: "شرح فريد حشد له كل طاقته، وكاد يستوعب فيه جميع ما ألف في القراءة، وخاصة في المدرسة المغربية وقد ضمنه أكثر من شروح المتقدمين، واعتمد خاصة على ما ذكره المنتوري في شرحه، وزاد عليه الكثير مما جمعه بطول الدرس والممارسة، من كتب الأئمة وأقوالهم وقصائدهم ومذاهبهم حتى لا تكاد تجد بابا إلا وجدت كل ما ألف فيه معروضا بإتقان نظما ونثرا، كل هذا مع قدرة عالية على الاستنباط والموازنة وتقويم المذاهب والاختيارات ثم الترجيح بينهما"[1].

ويقول عنه الباحث سعيد اعراب: "فالفجر الساطع أوسع شروح منظومة ابن بري في مقرأ نافع، وأوفاها بمقاصد هذا الفن، ولا نبالغ إذا قلنا إنه أكبر موسوعة في قراءة نافع، فالكتاب لم يترك شاذة ولا فاذة إلا أحصاها، حتى إنك لو أردت فقط أن تصنف المصادر التي عاد إليها لهالك الأمر؛ فالرجل حافظ واعية، قدر له أن يطلع على المكتبتين: الأندلسية والمغربية، ويحيط علما بكل ما فيهما، ثم ينخل كل ذلك، فيخرج إلى الناس بهذا الشرح العجيب، النادر الغريب، إلى جانب ما لابن القاضي من تحقيق وإدراك لدقائق الأمور في هذا الباب"[2]. ويضيف

[1] تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 2008م، 544.

[2] القراء والقراءات بالمغرب، ص95.

الباحث اعراب قائلا: "وله وقفات مع الداني والشاطبي وابن بري وسواهم، يخطِّئ هذا ويصوِّب ذلك وربما قال لهم: أخطأتم جميعا والحجة هذه وسبحان من لا يضل ولا ينسى". ويمضي الباحث في سرد خلاله إلى أن يقول: "ومهما يكن، فابن القاضي أدرك مرتبة لا تسامى في هذا الشأن، وحلق في أجواء وقف دونها معاصروه وكل من جاءوا بعده، وهو معتز بعلمه واثق بحجته؛ يردد كثيرا هذه الحكمة: اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال"[1].

المبحث الثاني: اختيارات الإمام ابن القاضي وانتقاداته

المطلب الأول: اختياراته

أولا: المقصود بالاختيار:

1-الاختيار في اللغة:

يقول ابن فارس: "الخاء والياء والراء أصله العَطف والميل ثم يُحمل عليه، فالخير خلاف الشرّ؛ لأن كلَّ أحد يميل إليه وتعطف على صاحبه"[2]. ويقول الفيروزآبادي: "وخار الشيء: انتقاه كتخيَّره... واخترته الرجالَ واخترته منهم وعليهم"[3].

ومن خلال ما سبق من أقوال اللغويين[4] يمكن تعريف الاختيار في اللغة بأنه: طلب الخير وذلك بترجيح أمر على أمر، وفيه معنى الانتقاء والاصطفاء.

2-الاختيار في الاصطلاح:

يقصد بالاختيار في باب القراءة: "أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد طريقا في القراءة على حده"[5].

ومعنى ذلك أن ينتقي من له حق الاختيار من القراءات المروية ما هو راجح عنده بناء على معايير ومقاييس معينة، سواء ذكرها أم لم يذكرها، ولم يتقيد بمذهب بعينه ولم ينسب إلى مصدر بذاته.

---

[1] المرجع السابق.

[2] معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.ت، ص337.

[3] القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1413هـ- 1993م، مادة: (خ ي ر)، ص389.

[4] انظر أيضا: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي المعروف بالجوهري، ت: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون –بيروت، ط2: 1415هـ-1995م ، (خير)، ص81. و لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط1: د.ت، (خير)، 4/ 266.

[5] التبيان لبعض المتعلقة بالقرآن، الشيخ طاهر الجزائري، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط4، د.ت، ص121.

ولا يختلف الاختيار المقصود في هذا البحث كثيرا عن المعنى السابق، سوى أنه انتقاء من له الحق في ذلك من الوجوه المروية ما هو راجح عنده، بناء على معايير ومقاييس معينة؛ فالاختيار عند الشراح ليس انتقاء لأصول قراءة معينة انفرد بها ولا لمفرداتها –أي فرشها– من عدد كبير من الشيوخ الذين نقلوا القراءات، إنما هو ترجيح لبعض الوجوه الأدائية، والتي لا تخرج في عمومها عن القراءة –قراءة نافع– بناء على مقاييس ومعايير منصوص عليها في الغالب.

ثانيا: نماذج من اختيارات الإمام ابن القاضي

يجدر بالذكر من خلال تتبعي لكتاب "الفجر" أن الإمام ابن القاضي لم يولع كثيرا بمسألة الاختيار؛ ولعل السبب في ذلك أنه قصد في عمله شرح منظومة الدرر اللوامع لابن بري وتقريبها للمتلقي. لكن القارئ للكتاب يقف على جملة معتبرة من الاختيارات التي أوردها في الكتاب إلى جانب باقة من الفنون التي ضمَّنها الكتاب؛ وذلك مثل: التوجيهات اللغوية –النحوية والصرفية والصوتية–، والدروس الأصولية والفقهية، والمعاني اللغوية وتحقيق نصوص القراء وأهل الأداء في المسائل محل الدراسة وغيرها من الفنون التي ازدان بها الكتاب.

أما عن الاختيارات فهي –كما سبق– معتبرة، خصوصا الجزء الثالث من الكتاب، وهي مختلفة ومتنوعة؛ أكتفي بنماذج منها تمثيلا لا حصرا:

1– في معرض الحديث عن أحكام التعوذ والبسملة من حيث الوصل والوقف، ذكر عدة أوجه، وهي: وصلهما معا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، ووصل التعوذ مع الوقف على البسملة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، والوقف على التعوذ مع وصل البسملة[1].

والوقف عليهما معا، ووصل التعوذ مع الوقف على البسملة، والوقف على التعوذ مع وصل البسملة والوقف عليهما، وهو حسن رعيا للفاصلة، ووصلهما معا أحسن وأتم كما هو مصرح في كلام الداني[2] والتحفة[3].

وبعد ذكره لهذه الوجوه اختار الوجه الحسن؛ وهو: وصل التعوذ مع الوقف على البسملة، والوقف على التعوذ مع وصل البسملة والوقف عليهما، وقدم هذا الوجه الحسن على الوجه الأحسن لما جرى عليه العمل بفاس والمغرب من العمل بالحسن وتقديمه على الأحسن.

---

[1] الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، ت: أحمد بن محمد البوشخي، مراكش، ط1، 1428هـ-2007م، 1/ 363.

[2] التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو سعيد بن عثمان الداني، تصحيح: اوتو يرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ- 1984م، ص17.

[3] المصدر السابق.

2- وفي أثناء كلام الشارح عن حكم الجهر والإسرار بالتعوذ والبسملة، نقل كلام صاحب الإقناع في المسألة والتي ذكر فيها اختلاف أهل الأداء فيها؛ فمنهم من أخذ للجميع بالتسمية جهرا، ومنهم من أخذ بها مخافة، ثم قال: "وقرأت على شيخنا أبي القاسم لأبي عمرو وورش من الطرق المذكورة في هذا الكتاب بتركها[1]، وللباقين بالتسمية جهرا ولم يذكره في الحرز[2] ولا في الدرر"[3].

ثم اختار الشارح لابن الباذش وجه الجهر قائلا: "والجهر هو الذي يترجح من كلامه"[4]، ويبدو أنه اختياره هو أيضا؛ وذلك وإن لم يصرح بذلك، فإنه لم يعلق عليه ولم يورد ما يضادُّه من النقول والآراء.

3- ينتصر لمدرسة الأندلس، كما في قوله:

أثناء بسطه للخلف في حكم وصل هاء السكت في قوله تعالى: **(ماليه هلك)** [الحاقة: 28-29]؛ فذكر أن حاصل المسألة ثلاثة أوجه ذكرها الداني في الإيجاز:

الأول: ثبوت الهاء في الوصل وإدغامها على القاعدة وهو مذهب القراء وصاحب المنبهة، والثاني: حذفها في الوصل وهو مذب النحويين والثالث: ثبوتها في الوصل بنية الوقف[5].

ثم استعرض الشارح بعد ذلك جملة من أقوال القراء، وذكر أن الشارحين اتفقوا على أن الإظهار في (ماليه) هو المشهور واختاره جملة منهم القراء والمغاربة منهم وجوَّدوه، لكنه انفرد عنهم وجنح إلى قول الداني في المنبهة:

فإنْ أردْتَ الوصْلَ دونَ وقْفِ ادغِمَتْ بهاءِ السَّكْتِ دُونَ خُلْفِ

في ماليهْ هَلَكَ للتَّماثُلِ كذَا أخذْناهُ عن الأفاضلِ

وذلكَ الخلافُ فاعلمَهْ واطرحَنَ ما شذُّوا لهُ عنْه"

فقال الشارح: "وبالإدغام أخذنا عملا بقول الداني في المنبهة"[6].

4- يضمن اختياراته في أبيات:

---

[1] يقصد كتاب الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي الشهير بابن الباذش، ت: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، د.ط، د.ت، 1/ 163.

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية –بيروت، د.ط، د.ت، ص65.

[3] المصدر السابق، 1/ 163.

[4] الفجر الساطع، 1/ 424.

[5] المصدر نفسه، 3/ 12.

[6] المصدر نفسه، 3/ 14.

وكثيرا ما يورد اختياراته وترجيحاته في أبيات ماتعة، تدل على فصاحته وبلاغته ورسوخ قدمه في اللغة، من ذلك:

– ما أورده في معرض الحديث عن قراءة قالون لكلمة (التوراة) بوجهي التقليل والفتح، فقال رحمه الله مختارا: "قلت: وبه –أي التقليل– جرى الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب، وإليه أشرنا بقولنا:

وقالون في التوراة وافق ورشهم بذا أخذ الأشياخ في الغرب مسجلا"[1].

– ومن أمثلته أيضا ما ذكره في حكم الراء في (فرق) في الوصل والوقف؛ يقول: "قلت:

والوصلُ في فرقٍ بترقيقٍ شُهِرْ والوقفُ بالتَّفخيمِ للكلِّ ذُكِرْ

نصَّ عليه الدانِي في الإبانهْ حجَّته السكونُ خذِ برهانهْ

ولم أجدْ نصًّا لأهلِ فاسْ كيفَ روَوا لنَا بلاَ التبَاسْ

والظَّاهرُ التَّرقيقُ عندهم جَرَا كذا حكاهُ بعضُ من تأخَّرا"[2].

فالإمام يذكر أنه لم يجد نصا في ترقيق (فرق) أثناء الوصل إلا ما جرى به العمل فاختاره وقدمه.

والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثالثا: صيغ وتعبيرات ابن القاضي في الاختيار

إنّ تعبيرات ابن القاضي في اختياراته متنوِّعة ومختلفة، وأشهر ما عبَّر عنه ما يأتي:

1– صيغة أوجه:

وقد استخدم هذه العبارة في حكم (الأولى) [النجم: 25] لقالون أثناء الابتداء؛ ومعلوم أن لقالون أوجها ثلاثة أثناء الابتداء:

الأول: إثبات ألف الوصل وضم اللام وهمز الواو (اَلأُوْلى) ، والثاني: حذف ألف الوصل وضم اللام وهمز الواو (لُؤْلى) والثالث: إثبات ألف الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل: (الأُولى)[3].

[1] المصدر نفسه، 3/ 297.

[2] المصدر نفسه، 3/ 386.

[3] إبراز المعاني، ص162.

ورجح الشارح هذا الوجه الأخير، معتمدا في ذلك على **القياس**، قائلا: "وهذا الوجه –الأخير– أوجه وأقيس لأن العلة دعته إلى مناقضة أصله في هذا الموضع خاصة هي التنوين لكونه ساكنا، ولام المعرفة بعده أيضا ساكنة، فحرك اللام حينئذ لئلا يلتقي ساكنان، ولكي يتحصل له الإدغام، إذ كان ذلك من فصحاء العرب من نظائر ذلك..."[1].

2– التعبير بـ "الصحيح":

من ذلك ما جاء أثناء حديثه عن مخرج النون والتنوين أثناء الإظهار والإخفاء، بين من يرى أن النون المظهرة تخرج من طرف اللسان مع صوت من الأنف –أي مع الغنة– مصاحب لها وهو رأي مكي في الكشف والمالقي في الدر النثير وظاهر كلام الخراز[2] وغيرهم، وبين من يرى أن لا غنة مع الإظهار ولا عمل للخيشوم في صوت النون المظهرة، وهو مقتضى كلام الشاطبي[3] والفاسي وأبي شامة ومن تبعهما من الشراح في ذلك وظاهر كلام مكي أيضا في التنبيه[4]. ثم اختار الإمام ابن القاضي مذهب الشاطبي ومن تبعه، فقال: "والصحيح ما قاله الشاطبي ومن وافقه..."[5].

3– التعبير بصيغة "أرجح": تعرض الإمام ابن القاضي لتعريف الإخفاء عند أهل الأداء

قال: "وظهر أن عبارة الحافظ والإمام أرجح من عبارة الشيخ ووجهه الإخفاء عند بقية الحروف، فإنها لم تبعد من النون بعد حروف الحلق، فيجب الإظهار ولا قربت قرب اللام والراء، فيجب الإدغام، فجعلوا لذلك حالا بين حالين"[6].

كما استخدم تعبيرات أخرى؛ مثل: "والأخذ عندنا"[7]، و "شاع الأخذ"[8]، و"الاختيار"[9]، و "أسدُّ"[10]، و "أولى"[11] وغيرها.

---

[1] الفجر الساطع، 3/ 34.

[2] وذلك في قوله: ويكون النطق بالنون مستوفى بصوته فيكون لها عمل في اللسان وعمل في الخيشوم.

[3] وعند حروف الحلق للكل أظهرا ألا هاج حكم عمَّ خاليه غُفَّلا بيت رقم: 289.

[4] الفجر الساطع، 3/ 119.

[5] المصدر نفسه، 3/ 119.

[6] المصدر نفسه، 3/ 145.

[7] وهذه الصيغة تكاد تكون المختارة عند الشارح، وقد كثر ورودها في الشرح.

[8] مثل ما جاء في الكتاب: 3/ 360.

[9] انظر على سبيل المثال: 302/2، 3/ 07.

[10] انظر منه مثلا: 1/ 345.

[11] وذلك مثل ما جاء في: 3/ 444.

المطلب الثاني: انتقادات ابن القاضي واستدراكاته

أولا: تعريف النَّقد والاستدراك

1- في اللغة:

أ- **يطلق النَّقد** ويراد به عدَّة معانٍ[1]، منها:

-القبْضُ وعدمُ التأخير والنَّسيئة؛ يقال: نَقَدْتُه الدراهِمَ ونقَدْتُ له الدراهم؛ أَي أَعطيته فانتَقَدَها أَي قَبَضَها.

-التمييز والتمحيص؛ يقال: نقَدْتُ الدراهم وانتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ منها الزَّيْفَ.

-كما يأتي بمعنى النَّظر والمناقشة؛ فيقال: نقَد الرجلُ الشيءَ بنظره يَنْقُدُه نقْداً ونقَدَ إِليه اختلَسَ النظر نحوه، ويقال أيضا: ناقدْتُ فلاناً إِذا ناقشته في الأَمر.

ب- والاستدراك في اللغة: يطلق، ويراد به عدة معان[2] منها: التلافي ومنع الوقوع، والتصحيح، وإكمال النقص وغيرها.

2- في الاصطلاح:

أ- المقصود بالنقد في هذا الموضوع -من خلال النَّظر إلى المعاني اللغويَّة-:

الحكم على إحدى الآراء أو الأوجه القرائيَّة بالشُّذوذ أو الضَّعف من جهة اللغة أو غيرها، وذلك بعد إمعان النَّظر في وجوهها ومناقشتها وتمييز ما هو فصيح منها وما هو أفصح وما ليس بهذا ولا ذاك.

ب- وأما الاستدراك: فيقصد به تلك الإضافات العلمية أو المنهجية التي ترد على حكم في مسألة معينة أو تقرير أو تقسيم أو غيرها، بتوضيح أو تفصيل أو رفع إيهام.

ثانيا: نماذج من انتقادات الإمام واستدراكاته

القارئ لكتاب الفجر يقف على مجموعة من الانتقادات والاستدراكات التي سجلها الإمام المكناسي على الناظم -ابن بري- وعلى غيره أيضا؛ وهذا يدل على تمكُّن الإمام وأخذه بزمام القراءة واللغة معا ونزوعه نحو التحقيق العلمي، وقد وقفت على مجموعة من النماذج والأمثلة.

---

[1] لسان العرب، مادة (نقد)، 3/ 426 وما بعدها، ومختار الصحاح، مادة (نقد)، ص281.

[2] انظر لسان العرب، مادة (درك).

1– نماذج من انتقاداته لغيره: ومن ذلك:

أ– انتقاده لأهل اللغة والتفسير ورده عليهم: مثل ما جاء:

في تذكير وتأنيث كلمة "السبيل"، قال: "وأما استدلال كثير من أهل اللغة والتفسير بقوله تعالى: **(قل هذه سبيلي)** فغلط، لأن المراد هذه الطريقة التي أنا عليها سبيلي وليست الإشارة للسبيل. ولو صح هذا الاستدلال لصح له الاستدلال على أن الرحمة مذكرة بقوله تعالى: **(هذ رحمة من ربي)**، ومن أدلة التذكير: (وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه). ولا دلالة في قراءة (وليستبين سبيلُ) بالتذكير والرفع لأن التأنيث المجازي يجوز معه تذكير الفعل المسند إلى ظاهره"[1].

واضح أن الإمام يفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي والمجازي؛ وهذا أمر معلوم في العربية، وليس في هذه الكلمات الواردة في الآيات دليل على تأنيث السبيل أو تذكير الرحمة.

ب– انتقاده للإمام الشاطبي والإمام ابن بري الناظم:

حيث خطأ الشاطبي والناظم في ذكر الخلاف عن ورش في (يواخذ)؛ حيث ساق مجموعة من نصوص أهل الأداء وعزا إلى جملة من المصادر في هذه المسألة حكمَه قائلا:

"وما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه عن ورش[2] فخطأ"[3].

ج– انتقاده للشراح: ومنه:

ما نقله في حكم البسملة عند ورش؛ فقد ذكر الشراح أن له فيها وجهين، والمراد بذلك استعمال البسملة وعدم استعمالها: "فاستعمالها رواية عبد الصمد العُتَقي وعدم استعمالها رواية أبي يعقوب" ثم تعقبهم قائلا: "وفيه نظر لأن ذلك يؤدي إلى تخليط الطرق، لأن الشيخ رحمه الله –الناظم– لم يتعرض في الدرر إلا لرواية الأزرق فقط عن ورش وأبي نشيط عن قالون، بل الصواب أن استعمالها وعدم استعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق، وبتركها رواية أبي بكر عبد الله بن سيف عنه، واستعمالها رواية أبي جعفر أحمد بن هلال الأزدي عنه" ثم ختم المسألة بنظم، قائلا فيه:

فإذا أردتَّ حفْظَ هذا فزِدْ بعد قولِ أبي الحسنِ نَقلاَ

---

[1] الفجر الساطع، 1/ 332.

[2] يقول ابن بري: وفي يؤاخِذ الخلافُ وقعاَ... بيت رقم: 79. أرجوزة الدرر اللوامع، أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن بري، اعتنى بنشره: توفيق العبقري، مكتبة الزيتونة، مراكش، ط1، 2008م، ص21.

[3] المصدر السابق، 2/ 220.

فنجْلُ سيفٍ تركَها بهِ تَلاَ عن يوسفَ وابْنِ هِلالٍ عمَلاَ"[1].

د- الرد على بعض القراء وتخطئتهم: والغالب أنه لا يسميهم بأسمائهم، من ذلك:

- ومن أوجه الرد قوله في معرض الحديث عن إمالة الأحرف الثلاثة من كلمة: رءا (الراء، والهمزة والألف)؛ يقول: "... فجاءت ثلاثة أحرف ممالة في كلمة على نسق واحد، وقل من يجد لهذا خبرة، وقد جرى هذا يوما عندنا، فأنكره الجميع وذلك لعدم الإتقان والمعرفة والاطلاع. فقلت في ذلك سؤالا وجوابا ردا على من اعتقد غير ذلك:

ألاَ أيهَا الحَبْر المعلِّمُ للورَى ومُوضِحُ حَلِّ المشكلاتِ معَ النَّقْلِ

فما أحرفٌ في الذِّكرِ جاءَت ممالهْ علَى نَسَقٍ أعْني ثلاثًا بلاَ فصْلِ

وهذَا شهيرٌ في الرِّوايةِ ثابت ويُنكرُه منْ كانَ في البَاعِ قاصِرا[2]

ويَعرفُه أهلُ الدِّرَايةِ والفضْلِ أَجِيبوا جُزِيتمْ بالكَرامةِ والجَزْلِ

جوابكمْ عندَ الأئمَّةِ قدْ جرَى بكلِّ كتَابٍ بيِّنٍ واضِحِ النَّقْلِ

وهذا سؤالٌ في رَءَا قدْ رأيتُه بحَيْثُ أتَى في الذِّكْر عن ورشٍ العدْلِ

لدَى الألِفِ اليائي والهمزْ قبْلَه لَزُومانِ في الرَّاء للتَّجانُس عنْ سهْلِ

بذَا صرَّح مكِّي والدَّاني وغيْرُهمْ وفي الكنْزِ والتَّوجيهِ يُنبيكَ بالأصْلِ"[3].

- ذكر حقيقة الفتح والتقليل، ثم نبه إلى خطأ بعض الناس في التفريق بينهما أثناء الأداء؛ حيث يقول: "وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم وبلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت بالمحضة، وخفضه في بين بين وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين؛ فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات، وقد أطبق العلماء على ترقيق الراءات لفظ بين بين"[4].

2- نماذج من استدراكاته: من ذلك:

---

[1] الفجر الساطع، 1/ 374.

[2] كذا في الأصل (بالألف بعد الرَّاء)، ويتَّجه كسرُ الرَّاء (قاصرٍ)؛ حفاظا على الوزن، ولا يضرُّ القافيةَ حينها، للتقارب بين اللام والراء. والله أعلم.

[3] المصدر نفسه، 3/ 175.

[4] المصدر السابق، 3/ 283.

أ- استدراكه على الناظم، كما جاء أثناء حديثه عن تفخيم الراء لورش إذا لقيها مستعلي؛ قال الشارح: "لم يقع في الكتاب العزيز من المستعلية إلا الصاد والطاء والقاف، ولم يقع إلا قبل الراء المفتوحة، فلو قال[1]:

سوَى سُكُونِ صَادٍ أوْ طاءٍ سَطعْ بينهُما لا غيرُ بالذِّكرِ وَقعْ

لكان أبين، لكنه اعتمد على الواقع ونبه على العموم وتابع الشاطبي في العبارة"[2].

ب- كما استدرك على الأستاذ القيسي حينما أراد هذا الأخير أن يجمع أقسام الراء من حيث ورودُها مكررة تفخيما وترقيقا، فقال:

وأَصْلينِ أو فرْعينِ في الرَّاءِ قدْ روَوْا فنَظمِي لطلاَّبِ المسائِل نافعْ

قال ابن القاضي: قلت: ولو قال:

وأَصْلينِ أو فرْعينِ في الرَّاءِ قدْ روَوْا وأَصلٌ وفرْعٌ ثمَّ بالعكْسِ نَافعْ

لاستوفى الأقسام الأربعة[3] والسلام"[4].

ج- ويقول في تحقيق بعض المسائل: "... وقد نبه على هذا الاعتراض شيخنا أبو الحسن علي بن سليمان لكن لم يبسطه كبسطنا إياه اعتمادا على فهم الطالب"[5].

المبحث الثالث: الأبعاد العلمية والتربوية في اختيارات وانتقادات ابن القاضي

إن من يقرأ كتاب الفجر الساطع لأبي زيد المكناسي، ويطلع على منهجه فيه، وعلى ترجيحاته وانتقاداته واستدراكاته، يقف على مجموعة من الأبعاد الفكرية والتربوية التي كانت حاضرة عند الإمام تشكل المرجع الأساس في كل ذلك.

---

[1] وبيت ابن بري (رقم: 179): إلاَّ إذَا لقيَها مستعلِي والخُلْفُ في فِرق لفَرق سَهْلِ

[2] المصدر السابق، 3/ 349.

[3] والأقسام الأربعة للراء: مرققتان؛ نحو: (بشرر)، ومفخمتان؛ نحو: (فيها سرر)، مرققة فمفخمة؛ نحو: (عن أمر ربهم) ومفخمة فمرققة؛ نحو: (أولي الضرر).

[4] المصدر نفسه، 3/ 408.

[5] المصدر نفسه، 2/ 103.

المطلب الأول: الأبعاد العلمية والفكرية في فكر المقرئ ابن القاضي

وأقصد بها الزاد العلمي والفكري الذي كان لدى الإمام، والذي ظهر أثره الطيب في كتابه "الفجر"، ومن أهم مظاهر هذه الأبعاد ما يأتي:

أولا: البعد الأصولي والفقهي:

تعددت شخصية الإمام العلمية؛ فألفيناه –إلى جانب كونه أصوليا– فقيها وأصوليا، يدل على ذلك جملة من المصطلحات والمفاهيم الأصولية والفقهية التي ازدان بها كتاب الفجر في شرح أبيات الناظم أو التعليق على أقول القراء وأهل الأداء، ، والتي ظهر أثرها في عمليات الاختيار والترجيح والنقد:

1– مصطلح ما جرى به العمل:

استخدم الإمام هذا المصطلح بشكل كبير في اختياراته وترجيحاته، ويبدو أنه استعاره من علم أصول الفقه.

أ– والمقصود به: "القول الذي حكم به قضاة العدل"[1]. كما عرفه د. عمر الجيدي بقوله: "العدول عن القول الراجح والمشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها، رعيا لمصلحة الأمة، وما تقتضيه حالتها الاجتماعية. ثم قال: أو هو اختيار قول ضعيف والحكم والإفتاء به، وتمالؤ الحكام والمفتين بعد اختياره على العمل به بسبب اقتضى ذلك"[2].

وعرفه الشيخ ابن بيه بقوله: "الأخذ بقول ضعيف في القضاء والفتوى من عالم يوثق به في زمن من الأزمان، ومكان من الأمكنة، لتحقيق مصلحة أو لدرء مفسدة"[3].

ولعل التعريفين الأخيرين أنسب من التعريف الأول؛ لأن الأول قصر الحكم على القضاء، في حين شمل القضاة والمفتين في التعريفين الأخيرين.

والذي يظهر من اصطلاح الفقهاء في عبارة "ما جرى به العمل" هو: أن يشتهر قولٌ من الأقوال الفقهية، في قطر من الأقطار، ويتتابع أهل العلم فيه على الأخذ بذلك القول، من غير نكير بينهم، حتى يصير ذلك بينهم عرفاً علمياً مستقراً.

---

[1] مواهب الخلاق على شرح التاودي للامية الزقاق، أبو الشتاء الصنهاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008م، ، 2/ 296.

[2] مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص18، ط1، 1993م.

[3] صناعة الفتوى وفقه الأقليات، الشيخ عبد الله بن بيه، دار المنهاج، بيروت، ط1، 2007م، ص114.

ب– تاريخ ظهور ما جرى العمل به:

يعتبر ما جرى العمل به من الأصول التي استحدثت في المذهب المالكي ولم يؤسسه الإمام مالك كما وقع في الأصول الأخرى، وبالرغم من هذا فإن فقهاء المالكية أوردوا ما يجعل نسبة هذا الأصل إلى المذهب صحيحة.

ويرى بعض الباحثين أن أصل ابتداء العمل بالشاذ وترك المشهور الاستناد لاختيارات شيوخ المذهب لبعض الروايات، وترجيحهم لبعض الأقوال عدلوا فيها عن المشهور، ووجب باختيارهم العمل بها لما اقتضته المصلحة، وسندهم في ذلك قول عمر بن عبد العزيز: "تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور"[1].

وما جرى به العمل اختيار ليس مستنده ميل النفس أو مجرد اتباع الهوى ، بل له مستند شرعي وقد ذهب الفقهاء إلى أن هذه القاعدة لا يشترط فيها الاستناد إلى دليل خاص، بل إن مجرد قيامه على دعامة روح الشريعة ومقاصدها وقوانينها والتي هي بمثابة الدليل العام[2].

ويعزو بعض العلماء إلى أن السبب في قيام العمل إلى أن فقهاء المالكية، حاولوا التغلب على مشكلة تعدد الأقوال في المذهب الواحد باعتماد القول الراجح والمشهور، ولكن هذا الأخير قد يعارضه مرجّح آخر، كأن يكون فيه حرج ومشقة على الناس، أو يخالف أعرافهم أو ما اعتادوه، فيلجأ الفقهاء إلى مخالفة المشهور أو الراجح، ويستندون إلى قول آخر ضعيف، فيصبح بجريان العمل به أقوى من الراجح أو المشهور، وهي حيلة بارعة لجأوا إليها للتخفيف من وطأة كثرة تضارب الآراء الفقهية في مسائل الفروع"[3].

ويجدر بالتنبيه أن ما جرى به العمل لا يعمل به على الإطلاق، وإنما له شروط وضوابط[4].

فانظر كيف استثمر الإمام ابن القاضي معرفته بأصول الفقه في بحث القراءات وفي اختياره للآراء والوجوه.

ومثاله فضلا عما سبق: ما جاء في بعض حديثه عن الإمالة:

"قلت: والذي جرى به العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، وبها شاع الأخذ بالمغرب قاطبة، دون تفرقة في اللفظ ولم يبق في

---

[1] انظر: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، بهامش: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك: للشيخ عليش، شركة وطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط الأخيرة، 1958م، 5/ 30، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، ت: رضا فرحات، مكتبة الثقافية الدينية، د.ط، د.ت، 1/ 83، و البهجة في شرح التحفة، أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ط1418،1 هـ – 1998م، 1/ 86.

[2] حاشية أبي الشتاء الصنهاجي على شرح التاودي للامية الزقاق 265/2.

[3] مباحث في المذهب المالكي في المغرب، ص181– 182.

[4] انظر تفصيل ذلك في كتاب أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، محمد رياض، مطبعة النجاح الجديدة، –الدار البيضاء، ط4، 2010م، ص517.

زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينهما، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينهما فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب"[1]. وبعدها نقل أبياتا للقيجاطي في نظم مراتب القراء في الإمالة، ثم عقب قائلا: "وهذه الطريقة ليست في كلام أحد من المتقدمين كما تقدمت نصوصهم"[2].

2- دليل الخطاب: وقد شاع هذا المصطلح أيضا في كتاب "الفجر"

أ- وتعريف دليل الخطاب عند الأصوليين:

تعريف القرافي (660هـ) حيث عرفه بقوله : "هو إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه"[3].

وعرفه التلمساني (771هـ) يقول: "أن يشعر المنطوق بأن حكم المسكوت عنه مخالف لحكمه"[4].

لكن ابن رشد الحفيد (595هـ) كان واضحا في حده للدليل مشيرا إلى الباعث والسبب في تغير الحكم إلى النقيض وهو انتفاء القيد وارتفاعه عن المنطوق، وقد جاء تعريفه كالتالي: "هو أن يرد الشيء مقيدا بأمر ما أو مشترطا فيه شرط ما، وقد علق به حكم، فيظن أن ذلك الحكم لازم لذلك الشيء من جهة ما هو مقيد وموصوف وأن الحكم مرتفع عنه بارتفاع تلك الصفة ولازم نقيضه"[5].

ودليل الخطاب حجة عند أغلب الأصوليين ومنهم المالكية[6].

وقد استخدم الإمام ابن القاضي مصطلح دليل الخطاب في بعض المواضع؛ وتلك إشارة على سعة علم الرجل وأخذه بزمام دلالات الألفاظ التي يفهم منها كلام الشارع وكلام الناس[7] أيضا، من ذلك:

ما ذكره في الصيغة المختارة في الاستعاذة، بعد ذكره لعدة صيغ جائزة، انتهى في الأخير عند قول الناظم: وغير ما في النحل لا يختار، قائلا: "... دل على أن ما في النحل هو المختار إذ هو المفهوم من دليل الخطاب"[8].

3- المنطوق والمفهوم: وهذا أيضا من دلالات الألفاظ في أصول الفقه

---

[1] الفجر الساطع، 2/ 100.

[2] المصدر نفسه، 2/ 100.

[3] شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، أحمد بن إدريس القرافي، دار الفكر ط1، 1393هـ -1973م، ص55.

[4] مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ط1، 1417هـ - 1996، ص79.

[5] الضروري في أصول الفقه، ت : جمال الدين العلوي ،دار الغرب الإسلامي ط1، 1994، ص 119.

[6] المصدر السابق، ص423.

[7] من الأصوليين من يرى أن دليل الخطاب حجة في مصطلح الناس وعرفهم فقط، وهذا رأي متأخري الحنفية وبعض الأصوليين. انظر: التقرير والتحبير شرح التحرير لابن الهمام، ابن أمير الحاج المعروف بابن الموقت الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأميرية الكبرى بولاق، 316هـ، ط2، 1403هـ - 1983م ، 1/ 117.

[8] الفجر الساطع، 1/ 354 والأمثلة على ذلك كثيرة.

وأورده ابن القاضي في مواضع مختلفة؛ من ذلك: "...قال بعضهم: هذا تصريح بمفهوم قوله: أمال ورش؛ توطئة لإخراج (هار) و (ها، و يا والتوراة)، لأن المنطوق أولى من المفهوم"[1].

وهذا التصريح يحيل على نظر أصولي عميق لدى الشارح؛ وهوا مذهب الأصوليين.

جاء في البحر المحيط: "الصحيح أن دلالة المنطوق به أقوى من دلالة المفهوم"[2]. وجاء في فواتح الرحموت أن: "المنطوق أقوى والمفهوم أضعف"[3].

4- تخصيص العموم:

وتخصيص العام معروف عند الأصوليين، وهو كما عرفه أبو الحسين البصري: إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه وذلك مما لا يمكن حمله على ظاهره"[4].

ومثال ذلك في كتاب الفجر ما جاء أثناء تعرضه لأنواع الوقف باعتبار ما يوقف عليه من إسكان أو روم أو إشمام أو غيرها، أورد بيتا للناظم، يقول فيه:

وقْفٌ بالإسكانِ بلاَ مُعَارضْ في هاءِ تأنيثٍ وشَكْلٍ عَارضْ[5]

فقال الشارح: "الأول تخصيص لعموم ما يجوز فيه الروم والإشمام"[6].

ثانيا: البعد اللغوي في فكر المقرئ

لا يخفى ما للإمام ابن القاضي من معرفة باللغة العربية عموما وبعلم النحو على وجه الخصوص، ويعود ذلك إلى تكوينه الأول؛ فأبو القاسم والده كان وحيد عصره في معرفة مذاهب النحاة وحفظ أقوالهم، وله عناية بـ

---

[1] المصدر نفسه، 3/ 287.

[2] انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000، 3/ 35.

[3] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي، ت: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1423هـ- 2002م، 2/ 167.

[4] الإحكام في أصول الاحكام، علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط2، 1402 هـ، 2/ 317.

[5] أرجوزة الدرر اللوامع، بيت رقم: 201، ص36.

[6] الفجر الساطع، 3/ 474.

"شرح الجمل"، و "الإيضاح"، وكان يشرح لطلبته "الألفية" و "التسهيل" بشرحهما للمرادي، وكذلك "المغني" و "تلخيص ابن البناء" و "مقصورة الشيخ أبي زيد المكودي"[1] وغيرها من أمهات الكتب في اللغة.

وليس غريبا أن يرث الابن عن أبيه العلم كما يرث المال، وأن يكون هذا الشبل من ذاك الأسد.

ومن أهم مظاهر هذا البعد –اللغوي– لدى المصنف في كتابه الفجر الساطع ما يأتي:

1– اضطلاعه بشرح منظومة الإمام ابن بري، وتحشمه بيان معانيها اللغوية وإعراب كلماتها؛ فقد تحمَّل الإمام عبد الرحمن جهدا مشكورا من بداية الشرح إلى منتهاه بإعراب المنظومة كلمة كلمة، حتى أضحى الإعراب ركنا ركينا في عملية الشرح وإيراد أقوال القراء وأهل الأداء.

2– عنايته بتوجيه الظواهر الصوتية والصرفية لأوجه الأداء المختلفة في القراءة؛ وقد توجَّه الشارح نحو هذا البعد وضمَّنه مادة مباركة من الاحتجاج والتوجيه في مستوياتها المختلفة، من ذلك:

أ– حديثه عن اختلافهم عن ورش في إمالة ألف (الجار)، فقال موجها للخلف: "ووجه إمالة (الجار) حملا على النظائر والفتح جمعا بين اللغتين. ووجه تخصيصه قلَّة دوره، ورد بقنطار ونحوه"[2].

فحمل الكلمة لمن أمالها على نظائرها من ذوات الراء، ومن فتحها جمعا بين اللغتين، وأما عن تخصيص الخلف فيه فلقلَّة وروده ودورانه في القرآن الكريم.

وهذا التوجيه يحيل على معرفة باللغة العربية ومخالطة النحو؛ وذلك لأن بعض الأسماء تمال لكثرة استعمالها في الكلام وهذا مذهب النحويين وعلى رأسهم سيبويه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن الباذش في إقناعه في كلمة (الناس) فقد قرأها أبو عمرو بالإمالة حيث وقع، فقال موجها: "ووجه هذه القراءة أن الاسم أميل لكثرة استعماله في الكلام، كما أميل (الحجَّاج) إذا كان علما لأنه كثير في الكلام، ذكره سيبويه. وإمالته في الجر لا كلام فيه لحصول سبب الإمالة، وهي كسرة الإعراب"[3].

ب– وفي أثناء حديثه عن مقدار المد في الهمز المزدوج، ذكر أن أهل الأداء اتفقوا على أن لا يكون مد مقداره دون ألف أو فوق ألفين، ثم ذكر الزيادة التي نص عليها الحافظ الداني في كتاب الإيجاز فيما يتعلق بالنقل والبدل، فقال الإمام ابن القاضي موجها: "... وهذا في مبدأ النظر يناقض قوله –أي الحافظ– في الاقتصاد والتلخيص أن لا مدَّ فوق ألفين إجماعا، فلو زيد في تمكين الألف وقبلها همزة مسهلة، وهي كذلك عند الجمهور

---

[1] نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت: محمد حجي و أحمد التوفيق، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1417 هـ- 1996 م، 1/ 182.

[2] المصدر السابق، 3/ 273.

[3] الإقناع، ابن الباذش، ص147.

في تقدير ألف، لكان المد فوق ألفين فتأمله. اللهم إلا على قول من قال: إن المسهل في تقدير نصف ألف، كما حكاه الداني في الإيضاح" ثم يقول مرجحا: "وهي عندي أوجه التقديرين لأن الهمزة ألف منكمشة، فإذا أسهلت حل بعضها كما أنها إذا أبدلت فقد حلت كلها، فلا يتناقض من حيث أن ما تعلق من المجموع لم يزد على ألفين، وينتقض من حيث أن كلامه في ذلك على التوسط..."[1].

3- وأهم ما يميز هذا البعد في كتاب "الفجر" أنَّ الشارح زيَّنه بنظم ماتع؛ ينظم فيه الأقوال ويحكي الخلف ويزيد فيه من التنبيهات والفوائد والألغاز[2] ما لا يحصى كثرة، وهذا يدل على قوَّة ملكة الإمام اللغوية والعروضية في نظم القصائد والأشعار.

والكتاب زاخر بالأمثلة عن ذلك، وفي كل مرة يقول: "ولنا في هذا المعنى"، أو "وإليه أشرنا بقولنا" أو غير ذلك، ثم يورد بيتا أو بيتين أو أكثر على حسب المقام الذي هو بصدده، ويسعنا أن نقول أن "شارح النظم ناظم للشرح". وتتميز أبيات الناظم بالبعد عن التعقيد مع سهولة في الحفظ وجمال في السبك والتعبير، واقرأ إن شئت قوله في باب الإمالة قوله: "ولنا في هذا المعنى:

وقْفٌ على النَّهارِ بالإِشبَاعْ مَعَ الإمالةِ بلاَ نزاعْ

مُرَاعياً للاِعتدادِ بهمَا نَظيرُه بابُ استفهَامٍ فاعْلَما

كذاكَ طالَ جَا مخَفَّفَا وَردْ والوقفُ بالإشباعِ عنْهُم معتَمَدْ

ومنْ يقفْ بالقصْر فَالإمالهْ واجبةٌ للكسرِ لا محالَهْ

ومنْ يرَى إشباعَهُ في الوقْفِ يَلزمُهُ بغَير خُلْفِ"[3].

المطلب الثاني: الأبعاد المنهجية والتربوية عند الإمام ابن القاضي

أولا: البعد المنهجي عند الإمام

يتَّسم كتاب "الفجر" في جانبه المنهجيِّ بعدَّة مزايا، منها ما يأتي:

---

[1] المصدر السابق، 2/ 102.

[2] أورد الإمام بعض الألغاز في كتابه الفجر وأجاب عنها في نظم، ومن أمتعها ما نظم لطيف أنشأه في اثني عشر بيتا في حكم تسكين ياء "محياي" مع الأوجه المترتبة على رواياتها، والتي بلغت أوجه ضبطها حسب عده مائة وسبعين، يقول في مطلعها:

أسَائلكُم يَا مُقرئِي حرْفِ نافعٍ بأُرجُوزَة البرِّي جواباً عن الخُبر. انظر: الفجر، 4/ 51، وهذا يشير إلى تواضع الإمام ودماثة أخلاقه.

[3] المصدر السابق، 3/ 303.

1- اطِّراد مسلكه في الشرح والتَّوجيه والاختيار وترتيب مادَّته العلميَّة: فقد عُني الإمام بترتيب مادَّته العلميَّة والتزامه –عموماً- بمسلكه في الشرح؛ فهو يورد بيت الناظم، ثم يستعرض أقوال العلماء والقراء بترتيب تاريخي –غالبا- ثم يضيف عليها أو يختار إن بدا له ذلك حسب ما يقتضيه المقام ثم يختمه بالإعراب، وقد يتعرض أحيانا إلى المعاني اللغوية وهذا في القليل النادر، وقد التزم هذا المسلك عموما في جميع كتابه.

2- كما يلاحظ تناوله لأغلب المسائل في محالِّها ومواقعها؛ ولذلك نجده يرجئ بعض الحروف التي تعترضه إلى حينها، فيقول مثلاً: "سيذكر في موضعه"، أو "ويأتي في موضعه إن شاء الله" أو غير ذلك. وأما بالنِّسبة للحروف التي سبق تعرُّضه لها ودراسته لها فإنَّه يحيل القارئ إلى تقدُّم ذكرها، ومن تعبيراته في ذلك قوله: "وقد تقدَّم أو سبق ذكر ذلك"، قد مضى أو ذكر القول في ذلك وغيرها.

وأعتقد أنَّ هذا ملحظٌ منهجيٌّ يليق بكتاب "الفجر" وبغيره، خصوصاً ما كان منه في مثل حجمه، فإنَّ عدم التَّكرار أدعى إلى القبول وعدم السَّآمة.

3- ومما يحسب للشارح سعة الاطلاع لديه، والتي أسلمته إلى الحرص والدقة في النقل والتحقيق والتزامه الأمانة العلمية؛ وهذه ملاحظ منهجية ظهرت في الشرح عموما وفي الترجيح والنقد خصوصا؛ ومن أمثلته:

أ- تعرض لحكم البسملة عند نافع من حيث الجهر والإخفاء بها كالتعوذ، فقال: "لم أر نصا فيها للقدماء، إلا أنه يظهر من توجيههم إسرار التعوذ أنها تقال جهرا وهذا في كلام الشراح فقط"[1].

كما عقب على الذين نسبوا إلى المسيبي الإخفاء في البسملة كما في التعوذ؛ قائلا:

"وتخصيصه أيضا بالمسيب لم أره"[2].

كما قال في معرض الرد على من ذهب إلى الفتح في المنون مطلقا في الوقف، قال: "ولم أعلم أحدا من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعى إليه القياس لا الرواية"[3].

ب- ولحرصه تحشم مؤنة السفر ونشد الضالة والعودة إلى الأصل؛ فأثناء حديثه عن مسألة كتابة البسملة في اللوح، ذكر أنه انتقل إلى المدينة النبوية واطلع على مصحف عثمان هناك ورأى بياضا فيه على قدر موضع البسملة؛ قال: "... كذا رأيته –يعني بياض البسملة- في مصحف عثمان بن عفان في المدينة الشريفة بالروضة

[1] المصدر نفسه، 1/ 423.
[2] المصدر السابق، 1/ 424.
[3] المصدر السابق، 3/ 315.

الصغيرة، وهي دار فاطمة بنت الرسول عليهما الصلاة والسلام، أراني إياه رئيس خدام الروضة النبوية وفي المصحف العثماني غبار مطمس على قوله تبارك وتعالى: (فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم) تشبه رائحة المسك"[1].

ومن ذلك أيضا: التحقيق في رسم كلمة (فغلظن) بالألف أم بالنون؛ فقال: "اتفقت النسخ على رسم (فغلظن) بالنون، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه"[2].

4- كما ألفيناه يتحاشى التطويل، لكنه يضطر إليه أحيانا، فها هو يبرر ذلك ويعتذر للقارئ قائلا:

"وإنما أطلنا الكلام لعدم خبرة كثير من الناس بحكمها، ولإنكار بعض المتصدرين لوزنها"[3].

ثانيا: البعد التربوي عند ابن الإمام القاضي

والمقصود بذلك بعض الملاحظ التي تكشفت عن الإمام، والتي تنمُّ عن دماثة أدبه، وليونة خلقه وجلالة قدره؛ كتأدِّبه مع ربِّه سبحانه ومع غيره من الخلق.

والقارئ للكتاب لا يلبث أن يكشف عن نزع الإمام نحو هذا المنهج التربوي أثناء بسطه للمسائل العلمية؛ فالقارئ يحس بهذا البعد في إيراده الخلف بين أهل الأداء، أو في تحقيقه لبعض المسائل ومناقشة غيره فيها، وهو يحاكي في ذلك شيوخه وأساتذته في ذلك، ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

أ- تجرُّد الإمام وعدم تجرّئه على ساحة العلم المقدَّسة وتوقُّفه في القول بما لا يعلمه أو تغيب علَّته عليه؛ فقد جاء في الصحيحين وغيرهما أنَّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "يا أيها الناس من علم شيئا فليقل به ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإنَّ من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم. قال الله عزَّ وجلَّ لنبيِّه صلى الله عليه وسلم (ما كان لي من علم بالملأ الأعلى إذ يختصمون) [ص: ٦٨]"[4]. وذكروا أنَّ من قال: الله أعلم علمه الله ما لم

---

[1] المصدر نفسه، 1/ 396.

[2] المصدر نفسه، 3/ 418.

[3] المصدر نفسه، 3/ 217.

[4] رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله وما أنا من المتكلفين، رقم: 4531. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير-اليمامة، بيروت، ط3: 1407هـ- 1987م صحيح البخاري، ، 4/ 1809، و مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الدخان، رقم: 2798. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.ط 4/ 2140.

يعلم، وكان هذا منهجَ المربِّين والعلماء العارفين. والقارئ لكتاب "الفجر" يقف على مثل ذلك، نحو قوله: "لا أدري"، و "الله أعلم"[1] ، كما يقف على كلمات الحمد والامتنان؛ كما في قوله: "فلله الحمد"[2] وغيرها.

ب- ومن الجوانب التَّربويَّة في كتاب "الفجر" أنَّ الإمام متأدِّبٌ مع الخلْق؛ فقد يسوق رأي المخالف فيتبنَّاه، وإذا عنَّ له خلافَه انبرى إلى ذلك بالدليل والحجَّة الواضحة، ولم أقف في كتابه على كلمة نابية ينتقص بها من شخص المخالف أو يستهين به أو يجهِّله كما درجت عليه ألسنة بعض العلماء والمصنِّفين.

أمَّا أدبه مع شيوخه وأساتذته فهذا أمر لا يحتاج إلى إثبات، ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

- شكره ودعاؤه لهم، ومن أمثلته ما ذكره في باب الراءات، وهو يتحدث عن حكم الراء في (فرق)، قائلا: "وقد طال بحثنا عن هذه المسألة فلم نجدها عند أحد من الشراح حتى وجدتها عند المنتوري، فجزاه الله عنا خيرا..."[3].

- دفاعه عن الناظم ابن بري والتماسه له: من ذلك:

أثناء شرحه للبيت: رقق ورش فتح كل راء البيت[4]، أورد استدراك المنتوري عليه، الذي يرى أنه لو قال الناظم: قلَّل ورش فتح كل راء... لكان أولى. فتعقبه ابن القاضي قائلا: "وهذا الخلاف ما عند الجعبري وغيره كما تقدم من كلامه وكلام غيره كابن آجروم والمالقي وغيرهم، فلا اعتراض على الناظم، كيف وهو صريح عبارة الداني..." ثم راح يفصل في المسألة وانتهى إلى أنه لا فرق عند الناظم بين التقليل والترقيق "فهما سيان عنده"[5].

كما وجدناه يتأول كلام الناظم حتى لا ينقض بعضه بعضا، من ذلك:

قوله: "واعلم أنه ربما يتعارض كلام المصنف حيث قال في الترجمة: "القول في الترقيق للراءات"[6] وقال في الأبيات بعد: رقق ورش فتح كل راء؛ فإن ما في الترجمة يقتضي رجوع الحكم إلى الحرف، وما بعدهما يقتضي رجوعه للحركة، والحقيقة ما في الترجمة وما بعدها مجاز، اللهم إلا أن يقال أن الناظم رحمه الله تفاصح في تعبيره، فتارة عبر بالحقيقة وتارة عبر بالمجاز فافهمه"[7].

وقوله كذلك: "وبهذا الجواب يندفع الاعتراض –أي الاعتراض عليه-"[8].

---

[1] انظر الفجر، مثلا: 1/ 378، 2/ 415، 3/ 336، 337، 379، 381، 406 وغيرها كثير.

[2] المصدر نفسه، 3/ 146.

[3] المصدر السابق، 3/ 385.

[4] أرجوزة الدرر اللوامع، رقم: 168، ص32.

[5] المصدر السابق، 3/ 336

[6] الأرجوزة، بيت رقم: 167، ص32.

[7] المصدر السابق، 3/ 337.

[8] المصدر نفسه، 2/ 103.

وقوله أيضا: "والناظم قد أخل بشرط الاتصال –في تفخيم الراء وترقيقها– لكن قد يقال: تمثيله بفرق يرشد إليه والله أعلم"[1].

وقوله أيضا: "فإن قيل: التفخيم المفهوم من قوله ما لم يرد للأصل ضد الترقيق، فهلا استغنى عنه. قيل: صرح به للإيضاح والبيان حيث لم يصرح أن الأصل التفخيم"[2].

ويصحح كلامه في بعض المواضع قائلا: "وكلام الناظم صحيح لا غبار عليه في حكايته الخلاف..."[3].

ومنه أيضا ما جاء في حكم الهمزتين المفتوحتين من كلمة، ذكر فائدة يقول فيها: "ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب من طريق ابن سيف في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة، وعليه يترجح كلام المصنف ولا يلتفت لما قالوه"[4].

وأعتقد أنَّ تلبُّس من يقتدى بهم من الأئمَّة والعلماء بمثل هذه الجوانب التَّربويَّة في غاية الأهميَّة ودليل على توازن شخصيَّة الكاتب ورجاحة عقله ورزانته، وأنَّ غيابها سيؤثر حتماً بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يكتب أو ينقل.

---

[1] المصدر نفسه، 3/ 381.

[2] المصدر نفسه، 3/ 407.

[3] المصدر نفسه، 3/ 281.

[4] المصدر نفسه، 2/ 319.

خاتمة

وفي ختام هذا العرض نسجل مجموعة من النتائج:

1- الإمام ابن القاضي شخصيَّة موسوعيَّة متميِّزة؛ فهو عالم متبحِّر في علوم اللسان والأصوات والنَّحو والصَّرف والدِّلالة، أسعفته هذه الشخصية في شرح نظم الدرر اللوامع لابن بري، كما مكنته من التماس التوجيهات اللغوية لحروف القرآن، بالاعتماد على قواعد العربيَّة المشهورة أو اقتناص العلل البعيدة والخفيَّة من طريق القياس.

2- سعة اطلاع الإمام رحمه الله ورسوخ قدمه في علم القراءات وإلمامه بمسائله رواية ودراية، واعتماده أيضا على مجموعة من المصادر السماعية والنقلية المختلفة في شتى أنواع العلوم، وعلى رأسها علم القراءات تصنيفا وشرحا وكذا علوم العربية.

3- يمتاز الإمام في اختياراته وآرائه بالنزاهة والعدالة في حكومته –على حد تعبير سعيد اعراب- يلجأ كثيرا إلى الحكم بما جرى به العمل الذي له مستند.

4- تنزع اختيارات وآراء الإمام إلى أبعاد معرفية وأخرى منهجية وتربوية.

هذا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.